Kirkuk University Journal of Humanities Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

https://kujhs.uokirkuk.edu.iq
DOI: 10.32894/1992-1179.2025.158979.1178
Date of research received 11/04/2025, Revise date 14/06/2025and accepted date 20/09/2025

British Policy Towards Egypt, 1914–1936
A Historical Study

Asst. Lect. Medhat Hammash Jassim

Abstract

British policy towards Egypt underwent major shifts in the 19th and early 20th centuries. After occupying Egypt three times, Britain solidified control in 1882 and maintained its dominance following the declaration of a protectorate on December 19, 1914, asserting itself as the primary authority. During World War I, Egypt endured severe British repression, with nationalists imprisoned or exiled.

In 1922, Britain unilaterally declared Egypt's independence. However, the 1936 treaty curtailed true sovereignty, as British military presence remained. Egypt's support for Britain in World War II was seen as a trade-off for eventual recognition as a fully independent state.

The study is structured into an introduction, two main chapters, and a conclusion. The first chapter, "British Policy towards Egypt (1914–1924)," examines the end of Ottoman rule, the imposition of the protectorate, and Britain's manipulation of Egypt's weak political system. It also explores how the 1919 Revolution forced policy shifts, culminating in the declaration of Egypt's nominal independence on February 28, 1922—a date later commemorated as a national holiday.

The second chapter, "British Policy after Saad Zaghloul's Government in 1924," analyzes negotiations, the assassination of General Lee Stack, the 1929 economic crisis, and the 1936 Anglo-Egyptian Treaty.

The research draws on key Arabic sources, including works by Abdel Azim Ramadan, Yunan Labib Rizk, and memoirs of Abdul Rahman Fahmy, as well as university theses. The conclusion highlights important insights into British-Egyptian relations during this transformative era.

السياسة البريطانية تجاه مصر 1914– 1936 دراسة تاريخية

م.م مدحت حماش جاسم*

الملخص

شهدت السياسة البريطانية تجاه مصر تحولات بارزة في القرن التاسع عشر، حيث احتلتها ثلاث مرات، وتمكنت عام 1882 من القضاء على المقاومة، وظل الاحتلال قائماً بعد إعلان بريطانيا الحماية على مصر في 19 كانون الأول 1914، إذ اعتبرت نفسها مصدر السلطة فيها. خلال الحرب العالمية الأولى، عانت مصر من القمع البريطاني، إذ قمعت الوطنية بالقوة، وتعرض الوطنيون للسجن أو النفي.

أعلنت بريطانيا استقلال مصر من جانب واحد عام 1922، ثم عقدت معاهدة 1936 التي قيدت السيادة المصرية رغم مظهر الاستقلال، حيث استمر الوجود العسكري البريطاني. واعتبر اشتراك مصر في الحرب إلى جانب بريطانيا ثمناً لإنهاء الاحتلال والاعتراف بها كدولة مستقلة.

ينقسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.
المبحث الأول: "السياسة البريطانية تجاه مصر 1914-1924"، تناول كيفية إنهاء السيادة العثمانية وفرض الحماية، واستغلال بريطانيا ضعف السلطة المصرية، وتغيير سياساتها بعد ثورة 1919 وتغيير الحكومات بما يخدم مصالحها.

ويتضمن البحث كيف نجحت القوى الوطنية على تلبية مطالبها في 28 شباط عام 1922، لتعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، ويصبح عيداً وطنياً للبلاد.

أما المبحث الثاني: جاء بعنوان السياسة البريطانية بعد تشكيل سعد زغلول الوزارة عام 1924. تطرقت فيه على سير المفاوضات ، وحادثة اغتيال الجنرال لي ستاك ، والازمة الاقتصادية عام 1929، وتناولت معاهدة عام 1936.

اعتمد البحث على مصادر عربية ومراجع مثل عبد العظيم رمضان، ويونان لبيب رزق، ومذكرات عبد الرحمن فهمي، وجلال يحيى وخالد نعيم ، مصر الحديثة 1919- 1952 ، ومحمد مصطفى صفوت ، فضلاً عن الرسائل الجامعية التي أغنت الدراسة، وتوصلت الخاتمة إلى حقائق مهمة عن تلك الحقبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة البريطانية تجاه مصر 1914- 1936

المقدمة

تميزت مصر بموقعها الجغرافي وشريانها الاساسي ألا وهو قناة السويس والبالغ الاهمية للمصالح البريطانية ، الا ان تلك الاوضاع السياسية خلقت العديد من الشخصيات الوطنية والتي تدعوا الى جلاء القوات البريطانية ، فقد تأسست الاحزاب المطالبة برحيل القوات الاجنبية ، وجانب آخر هو ضعف السلطات المصرية الذي زاد من سطوة القوات البريطانية، وبقيت تلك القوة حتى اندلاع الحرب الاولى عام 1914.

كانت بريطانيا تخطط وتدبر كيف تجعل من مصر تعلن الحياد في الحرب العالمية الأولى قبل دخول الدولة العثمانية الحرب عام 1914، كما انها رضيت بأن تضع مصر تحت حمايتها ، ثم انهت السيادة العثمانية على مصر لتصبح مصر واقعة تحت الحكم العسكري البريطاني ، فقد شرعت بإلغاء وزارة الخارجية المصرية.

لقد شهدت مصر بعد الحرب العالمية الاولى تحرك وطني للمصريين الذين أسسوا حزب الوفد عام 1918[1]، وكانت مهمة الحزب تحريك الشعب المصري نحو المظاهرات ليقوده الى ثورة عام 1919، لاسيما بعد تجاهل بريطانيا من عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح في باريس عام 1919.

لقد تغيرت السياسة البريطانية بعد التحرك الشعبي ضدها وأعلنت ان هدفها حماية مصالحها ، كما نجحت مصر في الحصول على الاستقلال والغاء الحماية عام 1922. وفي 19 تشرين الثاني عام 1924 تم اغتيال الجنرال لي ستاك قائد الجيش المصري وحاكم السودان . ثم ظهور أزمة جديد حول تطوير القوات العسكرية المصرية وكيفية تمويلها واطلق عليها بأزمة الجيش المصري عام 1927. ومن المؤثرات الاخرى فقد تأثرت مصر بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، والملاحظ ان بريطانيا كانت مسيطرة على كل مفاصل الدولة المصرية

واقالة الحكومات واستبدالها تبعاً لمصالحها ، وتم الاتفاق على توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين الطرفين وسميت بمعاهدة الشرف عام 1936 ، وكانت تلك المعاهدة مشروطة ببقاء القوات البريطانية عند قناة السويس وقاعدة الاسكندرية ، وعلى اثرها دخلت مصر عضواً في عصبة الامم .

المبحث الأول: السياسة البريطانية تجاه مصر 1914– 1924.

اتخذت بريطانيا الحجج من خلال تواجد جيشها في مصر ، وقبل أن تعلن الدولة العثمانية دخولها الحرب عام 1914، فقد اخذت بعين الاعتبار كيف تعلن مصر موقفها المحايد ، فقد قامت بإعلان مجموعة من القرارات والتدابير لأجل ذلك الأمر، الا انها ارادت ان تضم مصر الى مستعمراتها ، كما انها تراجعت عن هكذا قرار خدمة لمصلحتها وقبلت بإعلان الحماية على مصر (حسن، 1998، صفحة 81).

قبل دخول الدولة العثمانية الحرب عمدت بريطانيا الى انهاء السيادة العثمانية على مصر على أثر البرقية التي أُرسلت من وزارة الخارجية البريطانية الى السيرملن شيتهام (Sir Mellen Chetham) القائم بأعمال المعتمد البريطاني في السابع والعشرين من شهر ايلول عام 1914 ، وكان مضمون البرقية انهاء السيادة العثمانية على مصر واعفاء الخديوي عباس الثاني، ليحل محله الامير حسين كامل ابن الخديوي اسماعيل ويعتلي عرش مصر سلطاناً عليها (زايد، 1973، صفحة 92).

لقد اصدرت الحكومة البريطانية بياناً أمرت فيه بمراقبة مصر، وفي الوقت نفسه أعلنت الحماية عليه ليصبح خاضعاً للحكم العسكري من بداية شهر تشرين الثاني عام 1914، فضلاً عن ذلك صدرت الأوامر بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية كونهما في حالة حرب . (حسن، 1988: 85) .

ثم اصدرت الحكومة البريطانية مجموعة من القوانين التي من خلالها اعلنت الاحكام العرفية لتصبح البلاد تحت سيطرت الاحتلال العسكري (رمضان ع.، الجيش المصري في السياسة 1882- 1936، 1977، صفحة 118).

وبعد ما فرضت بريطانيا الحماية على مصر ، وترتب على ذلك إلغاء وزارة الخارجية المصرية، ويتم استلام مهام الوزارة من قبل المعتمد السياسي البريطاني في التاسع عشر من شهر كانون الاول عام 1914 (غربال و آخرون، 1965، صفحة 981).

بعد ما اثقلت الحرب العالمية الاولى كاهل مصر 1914- 1918، بدأ تحرك سياسي للوطنيين المصريين في مطالبتهم بالاستقلال الذي وعدتهم اياه بريطانيا ، كما أسسوا حزب الوفد عام 1918 ليكون مقراً لتجمع ومنطلق للحركات الوطنية ، وكان الحزب يترأسه سعد زغلول ، ويؤازره مصطفى النحاس (العبيدي، 2016، صفحة 15). مع نخبة من الوطنيين ، وقد كان للحزب دوراً كبيراً ورئيسياً في قيادة التظاهرات والمقاطعات والاضرابات التي أدت الى تفجير ثورة عام 1919 التي اختلفت عن الثورات السابقة ، إلا انها تعد من اولى الثورات في التاريخ المصري الحديث، وقد استندت على قاعدة شعبية تمثلت بالفلاحين والعمال ومجموعة من المثقفين والموظفين ، فضلاً عن التجار واصحاب المهن والاداريين ، بل كان لهم الأثر الكبير في دعم الثورة لتنعكس الى ثورة شعبية ضد السياسة البريطانية في مصر، لاسيما بعد ان امتنعت بريطانيا عرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح عام 1919 في باريس، وتم نفي سعد زغلول ورفاقه الى جزيرة مالطة (رزاق، 1988، الصفحات 51-61) .

لقد كانت ثورة شاملة بفعل تراكمات وتناقضات لها جذور عميقة ، ولم تكن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مقدمة أسباب قيام الثورة، بل كان العامل الديني يتصدر

تلك العوامل على أثر الفتاوى التي تصدر من مشايخ الازهر بإعلان الجهاد (بيومي، 1983، صفحة 23).

وعندما قام الوفد السوداني بزيارة بريطانيا لتقديم التهاني للملكة البريطانية بمناسبة الانتصار في الحرب العالمية الاولى ، بل كانت تلك الزيارة تعد الشرارة الاولى لبداية الصراع المصري البريطاني على صعيد السياسة الخارجية، وبقي ذلك الصراع يتحكم بالعلاقات بين مصر والسودان، ويحرك السياستين البريطانية والمصرية باتجاه السودان منذ عام ثورة 1919 الى ان حصل السودان على استقلاله (راضي، 1989، صفحة 10).

بالرغم من تفوق القوات البريطانية وتصديها للثورة المصرية التي اجتاحت المدن المصرية عام 1919 إلا انها لم تستطع من ايقاف التحرك الوطني ، والذي عقد عدة اجتماعات ومؤتمرات لتحشيد الشارع المصري والانطلاق بالمظاهرات والتشجيع على مقاطعة التجارة البريطانية واعلان العصيان وعدم الامتثال للأوامر البريطانية، وعلى أثر تلك الاضطرابات أعلنت حكومة الاحتلال تصريح 28 شباط عام 1922 (ابوالنور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922–1936، 1985، صفحة 49).

بعد الثورة ادركت بريطانيا ان سياستها يجب ان تتغير باتجاه السياسيين في تهدئة الحركة الوطنية للشعب المصري، فقد اقترحت بريطانيا مجموعة من الحلول التي قدمتها الى لجنة منلر ومنها تعديل السياسة البريطانية على ان يبقى دور النفوذ البريطاني لحماية المصالح البريطانية ، ولتخفيف شدة الشعور بالعداء للبريطانيين، كما دأبت تلك اللجنة الى نشر سياسة الفرقة بين اعضاء الحركة الوطنية والتي جمعت بين قضيتي الجلاء البريطاني ووحدة وادي النيل مصر والسودان والاستقلال الكامل لتصبح قضية واحدة، وكانت تلك سياسة حزب الوفد منذ نشأته لأنه يعد السودان ومصر بلد وادي النيل الموحد (سليمان، 1996، صفحة 146).

لقد نجحت القوى الوطنية في الحصول على تلبية مطالبها من جراء الضغط الجماهيري وفي 28 شباط عام 1922 لتعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وليصبح ذلك اليوم عيداً وطنياً للشعب المصري (رمضان ط.، 1984، صفحة 123).

من جانب آخر كان دور الجاليات الاوربية غير البريطانية اتخذت سياسة التعاون وداعماً للحركة الوطنية حفاظاً على مصالحهم ضد القوات البريطانية وكسب ود الحركة الوطنية المصرية من جهة أُخرى (رمضان ط.، 1984، صفحة 502)

يعد تصريح شهر شباط عام 1922 بداية الطريق لاستقلال مصر ، كما فتح باب المفاوضات المباشرة بين مصر وبريطانيا نحو استقلال مصر ، وكانت المفاوضات قائمة على اشدها للتخلص من التحفظات الاربعة لبريطانيا ليكتمل الاستقلال الحقيقي وتحقيق الاهداف الوطنية ورفع جميع القيود المفروضة التي أرهقت كاهل الشعب المصري (الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، 1979، الصفحات 293–294).

واهم ما يحمله تصريح 28 شباط عام 1922 الغاء الحماية على مصر ، وكان فيه اربعة عناوين ذات أهمية لبريطانيا وأولها الحفاظ على طرق المواصلات في مصر ومستعمراتها ، والدفاع عن مصر في حال تعرضها لعدوان خارجي، والحفاظ على أمن وحماية الاجانب ومصالحهم داخل مصر، التحفظ على مسألة السودان وعدم اشراكها في المباحثات، كما جاء في ذلك التصريح وما يحتويه من تحفظات فقد حصلت بريطانيا على أهم مقومات ذلك الاستقلال (رمضان ع.، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918– 1936، 1968، صفحة 361).

وعلى أثر تلك التحفظات أثبتت بريطانيا وجودها في سيطرتها على مصر كدولة محتلة للحفاظ على وتأمين المواصلات بين مستعمراتها ، ولتبقى مصر تناضل من أجل التخلص من تلك

القيود البريطانية المفروضة (صفوت، انجلترا وقناة قناة السويس 1854– 1951، 1952، صفحة 119).

لقد كان من بين الشخصيات البارزة والقوية عبد الخالق ثروت وعدلي يكن[2] (الجميلي و آخرون، 2020، صفحة 357) . الذين اختلفوا في سياستهم مع حزب الوفد وليؤسسوا حزب الأحرار عام 1922 (العبيدي، 2016، صفحة 16) ، كما أخذ عبد الخالق ثروت على عاتقه الحفاظ على الأمن ضد محاولات سعد زغلول لإسقاط حكومة عدلي يكن ، وكانت سياسته مبنية على اللين والمرونة في المفاوضات مما ساعده في رضى حكومة القصر عنه بعد استجابته للكثير من الرغبات الشخصية للسلطان وأهمها اصلاحات قصر المنتزه الذي كان يرغب الملك فؤاد في استخدامه (رزق، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، 2009، صفحة 458).

وعلى ضوء تصريح شباط عام 1922 كلف عبد الخالق ثروت بتشكيل الوزارة بسبب قبوله على بما جاء بمضمون التصريح (الرافعي، 1978، صفحة 40) . والف وزارته الاولى في اليوم الاول من آذار بعد اصدار التصريح من العام نفسه ، مع الاحتفاظ بوزارتي الداخلية والخارجية فضلاً عن رئاسة الوزارة، إلا انه استرجع وزارة الخارجية من الحكومة البريطانية (رمضان ع.، الجيش المصري في السياسة 1882– 1936، 1977، صفحة 361).

ولذلك اصبحت وزارة الخارجية بإدارة الحكومة المصرية بصفتها دولة مستقلة وتمثل الدبلوماسية الخارجية لمصر وان تتحمل مسؤولية البلاد أمام مجلس النواب (غربال م.، 1952، صفحة 113).

كان تصريح 28 شباط في نظر بعض السياسيين المصريين فاتحة خير للبلاد وتطلعاته ، في حين كان من أشد المعارضين له قيادات حزب الوفد (العقاد، 1996، صفحة 76) ، اذ كانت رؤية الوفد ان المفاوضات بيد فئة لا تمثل الشعب ، وان التحفظات الاربعة تعد ضياع للحقوق

الوطنية لشعب مصر، كما ان تصريح 28 شباط فتح الباب لدستور جديد وحكومة برلمانية (صفوت، الاحتلال الانكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، 1952، صفحة 120).

كانت فكرة حزب الوفد ان بريطانيا في سياستها لن تتغير تجاه مصر فقد أعلمت الدول الغربية بذلك رسمياً (الدليمي، 1998، صفحة 110) .

لقد كان البريطانيين من الداعمين ومؤيدين لوزارة عبدالخالق ثروت وبعض المعتدلين من الساسة المصريين من بينهم عدلي يكن، الا ان هؤلاء السياسيين لا يمتلكون قاعدة شعبية واسعة ، ولا يستطيعون الحفاظ على أمن الشارع المصري والوقوف بوجه المظاهرات (رزق، تاريخ الوزارات المصرية، 1998، صفحة 246).

وفي منتصف شهر أذار عام 1922 اصدر السلطان احمد فؤاد[3] (الانصاري، 1989، صفحة 125).

قرار بإعلان مصر دولة مستقلة ولقب نفسه ملكاً عليها، واطلق على ذلك اليوم عيداً وطنياً للشعب المصري (رمضان ع.، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918–1936، 1968، صفحة 362) .

ثم بعد ذلك تغيرت التوجهات السياسية للبلد بعد الاستقلال ، إذ كان التنافس على السلطة من عدة جهات الضغط البريطاني من جهة مدعوماً بقواته العسكرية المتمركزة في القناة، والجهة الاخرى حكومة القصر متمثلة بالملك من أجل الحفاظ على مركزه وقوته ، أما الجهة الثالثة حزب الوفد والقوى الوطنية التابعة له بزعامة سعد زغلول (السيد، 1959، صفحة 416) .

كانت بريطانيا الجهة المستفيدة من ذلك التنافس والداعمة له ، فقد كانت الخلافات تظهر بين القصر وحزب الوفد وقيادات الاحزاب السياسية من أجل الحصول على السلطة ، ولتبقى البلاد في دوامة الصراع (حمروش، 1983، صفحة 83).

كان الوفد منذ البداية من المعارضين لوزارة عبد الخالق ثروت ، وله القدرة على تحريك التظاهرات الشعبية المؤيدة لسعد زغلول ، ومن جانب خر فان موقف الوفد يتسم بالعداء والمعارض لتصريح 28 شباط ويرى فيه خيبة أمل لتطلعات الشعب المصري، تبعه خلاف حاد لحكومة تعلن انها شكلت على اساس ذلك التصريح، أما التيار المعتدل يتزعمه عدلي يكن يرى ان التصريح فيه صلاح للبلاد نحو استقلال مصر (رزق، تاريخ الوزارات المصرية، 1998، صفحة 192)

إلا ان الخلافات بين القوى السياسية كانت من اجل السيطرة على الوزارة باعتبارها صاحبة القرار السياسي، كما ان التدخلات البريطانية قد انحسرت إلا عن القضايا التي تمس التحفظات الاربعة أو القضايا التي فيها خطر على القوات البريطانية، عندها تتخذ سياسة الضغط على الحكومات لتغيير الوزارة الدستورية (ابوالنور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922–1936، 1985، صفحة 29).

كما ان الحكومة تحركت بخطوة نحو اضفاء الشرعية ودعم للعملية السياسية من خلال اشراك الاطراف السياسية لتبني صياغة دستور جديد للبلاد (صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة – التطور السياسي1882– 1958، 1959، صفحة 116)، امتنعت بعض القوى السياسية عن المشاركة من قبل الاحزاب متمثلة بحزب الوفد والحزب الوطني ، واتفقوا على ان تناط المهمة لكتابة الدستور الى جمعية وطنية منتخبة وغير خاضعة للحكومة (الرافعي، 1978، صفحة 59).

واتفقت الاطراف السياسية على اختيار لجنة دستورية في شهر نيسان عام 1922، فقد باشرت تلك اللجنة بأعمالها ، الا انها لا تخلوا من تبادل لجهات النظر ذات الأهمية من قانونيتها واستمر عمل تلك اللجنة ما يقارب ستة اشهر بالرغم من معارضة الوفد لها، وانجزت اعمالها في تشرين الأول من العام نفسه ، (ابوالنور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922–1936، 1985، صفحة 82).

كان عمل اللجنة غير سهلاً ومن الممكن ان تلاقي الكثير من التعقيدات التاي تواجهها ، إلا انها اطلعت على بعض الدساتير الاجنبية ، وانها أخذت بالستور البلجيكي كونه الاقرب في الواقع لإنجاز مهمة كتابة الدستور، وكان اعضاء اللجنة يبذلون اقصى الجهود لتقارب وجهات النظر المختلفة (ابوالنور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922–1936، 1985، صفحة 100).

ومن بين اهم فقرات الدستور المقررة ان تكون الحكومة ملكية دستورية ، كما اقرت ان الشعب مصدر السلطات وان الملك والبرلمان شريكان في السلطة ، ولا يمكن ان تصدر أية قرارات دون عرضها ودراستها والموافقة عليها من قبل البرلمان والمصادقة عليها من قبل الملك (الرافعي، 1978، الصفحات 14–15).

بدأ التوتر يظهر بين الملك ورئيس الوزراء عبدالخالق ثروت، اذ اخذ يوصي اللجنة بإنجاز عملها ، الا انها قامت بتشكيل لجنتين الأولى أوكلت اليها تحرير الدستور فضلاً عن تحرير الصيغة النهائية لقانون الدستور ثم رفعها الى لجنة الثلاثين وأما اللجنة الثانية فقد أُنيط اليها قانون الانتخابات (رمضان ع.، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918– 1936، 1968، صفحة 374).

على اثر التوترات التي حصلت بين الملك وعبدالخالق ثروت ، فقد قدم الأخير استقالته قبل التوقيع على الدستور في 29 تشرين الثاني عام 1922، ووافق الملك على الاستقالة (ابراهيم، 1977، صفحة 286).

كلف محمد توفيق نسيم[4] (رزق، تاريخ الوزارات المصرية، 1998، صفحة 192) . بتشكيل الوزارة في 30 تشرين الثاني عام 1922، وأخذ على عاتقه اعلان الدستور واجراء انتخابات، مع تقديم وعود من الجانب البريطاني بتقديم بعض التنازلات منها اطلاق سراح المعتقلين وعلى رأسهم سعد زغلول والغاء الاحكام العرفية ، فقد رشح البريطانيون عدلي يكن كونه ذو ثقل سياسي (جبر، 1985، صفحة 231).

ثم تلا ذلك تغيير سياسي واختيار يحيى ابراهيم[5] (رزق، تاريخ الوزارات المصرية، 1998، صفحة 254). لتشكيل الوزارة في 15 أذار عام 1923 فقام الملك باختيار الوزراء بعد موافقتهم على جميع الفقرات التي عُدلت ضمن فقرات الدستور .

واخيراً وبعد التعديلات التي اجريت على بعض فقرات الدستور صدر الأمر الملكي الخاص بالدستور في 19 نيسان 1923 في عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وكان من غير المتوقع صدور الدستور والموافقة عليه في ذلك الوقت لعدم رضا الملك فؤاد عليه ، لكنه تم المصادقة عليه تحت الضغوط السياسية (طه، جاد، سعيد، و امين، 1985، صفحة 313).

لقد حصل سعد زغلول على تفويض من قبل الشعب المصري ليصبح المتحدث الرسمي لهم للحصول على استقلال البلاد ،إلا ان ذلك الأمر لم يعجب البريطانيين الذين جهزوا قوة عسكرية واعتقلته مع مجموعة من أعضاء الوفد وتم نفيهم الى جزيرة مالطا، وبسبب الضغط الجماهيري للشعب على القوات البريطانية أُجبرت على اطلاق سراحهم جميعاً، وتوجه الى فرنسا لتأليب الرأي العام ضد بريطانيا، وسافر الى بريطانيا للتباحث حول عقد معاهدة معها، ومن ثم

تم اعتقاله للمرة الثانية لينقل الى منفاه في جزر سيشل وجبل طارق، وبقي في المنفى حتى عام 1923، ليعود بعدها الى مصر ويتوج زعيماً عليها وليبقى مطالباً باستقلال بلاده (صالح، 1985، صفحة 214).

وعندما تم الافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، فتوجهوا الى مصر في شهر ايلول عام 1923، لقد اعلن سعد موافقته على التعاون مع أي شخصية تعمل لصالح الشعب المصري ، فقام حين وصوله بزيارة الملك (جلال و خالد، 1988، صفحة 192).

المبحث الثاني: السياسة البريطانية بعد تشكيل سعد زغلول الوزارة عام 1924.

وبعد الانتهاء من الدستور افرج عن المعتقلين وأُلغيت الاحكام العرفية، وصدر قانون انتخابات ، وأُعلنت الانتخابات في موعدها المقرر ، وشارك حزب الوفد بالانتخابات واجتازها بأغلبية الاصوات، وصدر الامر الملكي بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة في 28 كانون الثاني عام 1924 (طه، جاد، سعيد، و امين، 1985، صفحة 316)

انطلقت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لوضع برنامج يمنح كل منهما صلاحية الاستقلال الكامل وليكون شعاراً لتلك المفاوضات، والذي أعلنها سعد زغلول في شهر ايلول عام 1924، وتركز الخلاف الحقيقي بين الحصول على الاستقلال وتأكيد بريطانيا على الاحتلال، لقد كانت مطالب سعد زغلول اثناء المفاوضات على ان تسحب بريطانيا قواتها من قناة السويس، وأن تتولى حمايتها عصبة الامم، لم تحض تلك الفكرة بالقبول من قبل الجانب البريطاني بزعامة ماكدونالد[6] (بالمر، 1992، صفحة 173) ، مستنداً على ان قناة السويس مهمة لمواصلات الامبراطورية ، كما ان بريطانيا لن تتنازل وتعده حق من حقوقها ، كما ان تلك المفاوضات لم توفق بالنجاح وباءت بالفشل بسبب تمسك بريطانيا بالامتيازات التي حصلت عليها ضمن

تصريح شباط عام 1922 (صفوت، انجلترا وقناة قناة السويس 1854– 1951، 1952، صفحة 120).

لم تتوقف القوى الوطنية عن المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب المصري، وفي التاسع من تشرين الثاني عام 1924وقعت حادثة اغتيال الجنرال لي ستاك (Lee Stack) قائد الجيش المصري وحاكم السودان ، لقد اتخذت بريطانيا من حادثة الاغتيال ذريعة لتحقيق أهدافها وتنفيذ مخططاتها لطرد الجيش المصري من السودان (محمد، 2008، صفحة 6).

سارع الجنرال اللنبي (Allenby) وقبل ان تصله الموافقات الرسمية من حكومته، فقد اصدر إنذار شديد اللهجة للحكومة المصرية بأسلوب الإهانة للحكومة الوطنية بزعامة سعد زغلول، واحتوى الإنذار أن تتحمل الحكومة المصرية مسؤولية الحادث، وملاحقة مرتكبيه ومعاقبتهم ، وإيقاف جميع المظاهرات مع دفع غرامة مالية للحكومة البريطانية، فضلاً عن سحب الجيش المصري من السودان، واتخذ اللنبي من الحادث لإنهاء الحساسية الشديدة بين المصريين والبريطانيين في السودان ، علم سعد زغلول ان التهم موجهة ضده وتحت ضغط حكومة بريطانيا قدم سعد زغلول استقالته في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام 1924، إلا ان مجلس النواب لم يرضى منديداً بالموقف البريطاني المعادي لمصر (الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، 1979، صفحة 283). ، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه كلف أحمد زيور باشا بتشكيل الوزارة وأُقيمت الانتخابات في الثاني عشر من آذار عام 1925 ولعدم نزاهة الانتخابات فقد حصل حزب الوفد على أعلى نسبة بالأصوات وتصدر سعد زغلول باشا رئاسة البرلمان ، إذ بدأت المفاوضات من جديد في شهر تموز عام 1927بين عدلي يكن الممثل عن الجانب المصري و اوستن تشمبرلن (Austen Champerlai) عن الجانب البريطاني وزير خارجيها، وكانت بريطانيا تسعى في تقديم الحجج لثبوت بقائها في مصر والحفاظ على مصالحها ، ولم

تلقى بالقبول من الجانب المصري وتعده احتلال لشعب وادي النيل (غربال م.، 1952، الصفحات 170–180).

طرأت تغييرات جديد لاسيما بعد انسحاب الجيش المصري من السودان ، من جراء ما طرحته الطبقة البرجوازية وهي مخالفة للملك في مصر في عام 1927 والعام الذي سبقه في عهد الائتلاف لإعادة تنظيم القوات العسكرية ورفده بالمعدات والاسلحة فضلاً عن تعزيزه بعناصر جديدة والعمل على تدريبه للنهوض به كقوة عسكرية مصرية ، وكانت نقاط الخلاف تدور حول الميزانية والمبالغ العالية التي تصرف لتطوير الوحدات العسكرية ، مما خلق أزمة سياسية جديدة مع بريطانيا ، ولقد اطلق عليها بأزمة الجيش (رمضان ع.، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918– 1936، 1968، صفحة 100).

ادرك عبد الخالق ثروت انه لا يمكن له الحصول على أي معدات وأسلحة للجيش المصري ولا فائدة من مذكراته التي بعثها لتطوير القوات العسكرية، ومن العام نفسه طلب من أعضاء حكومته ان توافق على مجموعة من النقاط المهمة المطروحة وهي ان يبقى الجيش المصري تحت الاشراف البريطاني كما كان في عهد الحماية ، مما يؤيد التعاون الودي بين مصر وبريطانيا والدفاع عن مصر في حالة حصول اعتداء خارجي (رمضان ع.، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918– 1936، 1968، صفحة 120).

ولم يسمح لسعد زغلول بممارسة العمل السياسي إلا ان رئيس وزراء مصر عبد الخالق ثروت بعث برسالة الى الممثل البريطاني بأن حكومته ترفض جميع القرارات البريطانية ولذلك قدم استقالته ، وفي الثالث والعشرين من آب عام 1927 توفي سعد زغلول باشا (مصطفى م.، 1978، صفحة 20).

وعندما حان أجل زعيم حزب الوفد وتوفي عام 1927 خرجت جموع الشعب المصري بمظاهرات يشوبها الحزن لرحيل الزعيم الوطني التي أربكت القوات البريطانية وأصبحت في حيرة من أمرها وكيفية التعامل معها (صالح، 1985، صفحة 214) .

ومن العام نفسه أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها بتجهيز السفن الحربية متوجهة من جزيرة مالطة الى مصر بحجة تدريب القوات المصرية وتثبيتاً لقوة قرارتها ، وتلا ذلك بعد عام كامل وبضغط من الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية بالموافقة على استقبال السفن الحربية فقد عززتها بخمس من البواخر الحربية مجهزة بكافة الاسلحة والجنود في الثلاثين من نيسان عام 1928 لتأييد قوتها والوقوف امام المظاهرات المحتشدة ضد القوات الاجنبية (صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة – التطور السياسي1882– 1958، 1959، صفحة 138).

كلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة في السادس عشر من شهر آذار عام 1928 وشملت الوزارة أعضاء من حزب الوفد والحزب الدستوري ، وأُجريت مفاوضات عدة مرات ولكنها لم تفلح بسبب عدم رضا الجانب البريطاني على أداء حكومة النحاس (عبدالله، 2002، صفحة 89).

ولا ننسى تأثر مصر بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وبسبب اندماج مصر بالأسواق الرأسمالية العالمية لاسيما الاسواق البريطانية التي ظهرت آثارها واضحة منذ البداية على مصر (مصطفى و السيد حسن، 1985، صفحة 123)

لقد كان دور الاجانب من جراء سيطرتهم على اقتصاد البلاد ولم يكن فرض السيطرة على الشعب فقط، بل كان دورهم اثبات لتواجد الاحتلال على الاراضي المصرية وارتباطها المحكم والوثيق في الازمة الاقتصادية وصار التأثير واضحاً على مصر بالأزمة الاقتصادية (الحديدي، 1993، صفحة 135).

كان الخلاف بين الملك والنحاس خلاف دستوري حول حقوق الحكومة المنتخبة، وكان النحاس يعتقد ان البريطانيين من المؤيدين له بعد ما قدم استقالته الى البرلمان في 17 حزيران عام 1930 (البديري، 2006، صفحة 157).

إلا انها تعرضت من الجانب البريطاني وبضغط على الملك فؤاد لإسقاطها ، وفي العشرين من حزيران عام 1930 انيطت الى اسماعيل صدقي[7] بتشكيل الوزارة (رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878– 1953، 1975، صفحة 353) ، وهو من المعارضين لسياسة حزب الوفد ومن المؤيدين للملك ، وتمكن اسماعيل صدقي ان يخطو بإصلاحات جذرية للنهوض بالواقع المصري وتجاوز الازمة الاقتصادية العالمية ، فقد اسس دستور جديد ليحل محل دستور عام 1923وكان بضغط بريطاني على معارضة المصريين للقرارات البريطانية والمعاهدات، اما بريطانيا فان همها الوحيد المحافظة مصالحها داخل مصر (صفوت، الاحتلال الانكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، 1952، صفحة 125) .

واثناء عودة اسماعيل صدقي من رحلته العلاجية قدم استقالته في الحادي والعشرين من ايلول عام 1933 وقد برر تقديم الاستقالة بسبب وضعه الصحي وقبلت استقالته يوم السابع والعشرين ايلول من العام نفسه، ثم شكلت بعده عدة وزارات لها دور مؤثر على الرأي العام المصري من جانب ، وكذلك السياسة البريطانية في تدخلاتها في الشأن المصري وهو العامل الآخر مما جعل الحكومة المصرية والطرف البريطاني ان يتراجعا في بعض الامور خدمةً لمصالحهما (الريس، 1975، صفحة 180).

لقد شكلت الوزارة الجديدة يترأسها عبد الفتاح يحيى وكنت منضوية تحت ارادة القصر، إلا انها اخفقت في مسيرتها واصبحت في معزل عن تطلعات الشعب لها، ولم تلقى قبولاً من البريطانيين ، فقد أراد البريطانيين تغيرها فقد اعلن رئيس الوزراء استقالته في السادس من تشرين

الثاني عام 1934، وعلى أثر تدخل البريطانيين اشترطوا تشكيل وزارة أكثر صلابة وموالية لهم ، وقد حصلت الموافقة على الاستقالة في الرابع عشر من تشرين الثاني عام 1934 (البديري، 2006، صفحة 129).

وفي شهر كانون الاول عام 1935 اجتمعت القوى السياسية لتعلن تأسيس الجبهة الوطنية وتشمل مختلف الاحزاب فضلاً عن المستقلين، وعقد أول اجتماع لهم وتم الاتفاق على تقديم طلب الى الملك بإعادة العمل بدستور عام 1923 (طه، جاد، سعيد، و امين، 1985، صفحة 383).

وبالمقابل كان الشعب يطالب برحيل القوات البريطانية ألا وهو الجلاء التام عن مصر ، وفي عام 1935 تم تشكيل لجنة من مختلف الاحزاب السياسية بزعامة مصطفى النحاس لمقابلة المندوب البريطاني واعلامه بموافقة الشعب بإبرام اتفاق صداقة وتعاون بين الطرفين والرجوع الى مفاوضات هندرسون والنحاس عام 1930، فقد استجابت بريطانيا في الثالث عشر من شهر شباط عام 1936، وأُجرت المفاوضات بين الطرفين في الثاني من شهر آذار من العام نفسه (فهمي، 1989، الصفحات 83–84).

كما اتفقت اللجنة مع كافة الاحزاب بعد مناقشات مستفيضة وتوصلوا في النهاية الى اتفاق ينص على الآتي (جلال و خالد، 1988، صفحة 316).

1– يقوم ملك البلاد بتعيين وزارة محايدة لإجراء الانتخابات.

2– تبدأ المفاوضات فوراً مع حكومة لندن.

3– يتشكل الوفد المفاوض من : اسماعيل صدقي و محمد مجمود و حلمي عيسى و علي الشمسى و حافظ عفيفي و وعبد الفتاح يحيى و احمد حمدي سيف النصر و

واحمد ماهر و محمود النقراشي و واصف غالي و عثمان محرم، والجميع يكونون تحت رئاسة مصطفى النحاس.

4- موعد اجراء الانتخابات شهر مايو (أيار) 1936.

5- يختار علي ماهر ، رئيس الديوان الملكي، رئيساً للوزارة المؤقتة.

وكان دور بريطانيا في سياستها اثناء المفاوضات تحاول الحصول على الاعتراف من الجانب المصري بشرعيتها وقوتها العسكرية وتمسكها بتلك القاعدة التي تود تنفيذها في معاهدة 1936، كما ان جميع المفاوضات السابقة لم يكتب لها النجاح بسبب رفض قادة المصريين السياسيين للمطالب البريطانية المتمثلة بالوجود العسكري كقاعدة في مصر ، أما الجانب المصري كان يناور في المفاوضات لحصر القاعدة في منطقة معينة (حشيش، 1988، صفحة 478).

فقد حددت المعاهدة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات لنقل القوات البريطانية من عموم مصر الى القواعد المخصصة لها على شاطئ القناة ، وباستثناء بعض القطعات العسكرية المتواجدة بالقرب من مدينة الاسكندرية يمكن لها ان تنسحب بعد مرور ثمان سنوات ، كما اشترطت الحكومة البريطانية على ان تتحمل حكومة مصر بناء قواعد للقوات العسكرية وعلى نفقتها الخاصة ،وان تتحمل الحكومة البريطانية ربع تكاليف بناء المقرات العسكرية ، فضلاً عن ربطها بشبكة من الطرق المؤدية لها (رمضان ع.، الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، 1970، صفحة 64).

وحصلت موافقة الملك وصدر المرسوم للقيام بانتخابات اعضاء مجلس النواب، وتم تحديد 1 ايار عام 1936 موعداً لإجراء الانتخابات (طه، جاد، سعيد، و امين، 1985، صفحة 383).

وجرى في 28 نيسان عام 1936 عدد من التغيرات السياسية منها وفاة الملك فؤاد[8] (الجميلي و.، 2013، صفحة 15) وليحل محله ابنه الشاب فاروق (الجميلي و.، 2013، صفحة 32) [9]ليعتلي عرش مصر ملكاً عليها وكان عمره لا يتجاوز ستة عشر عاماً ، والرجوع الى دستور عام 1923، لتقوم اللجنة المختصة بالمفاوضات مع بريطانيا، وكان من الواجب اقرار تلك المعاهدة في وقت سابق بين مصر وبريطانيا وسميت بمعاهدة الشرف (حسني، 2001، صفحة 75) ، كما ان مصر لم تكن دولة ذات سيادة كاملة عند عقد الاتفاقية كونها محتلة ، وبتأكيد من الجانب البريطاني ان أي تلكؤ بالمفاوضات عند عقد المعاهدة ستغير بريطانيا سياستها تجاه مصر، أما السودان فاصبح تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة عام 1936 (فهمي، 1989، الصفحات 90–91).

من أجل التوقيع على المعاهدة بشكلها النهائي ، فقد سافر الوفد المصري الى لندن يوم 20 آب ، وفي يوم 26 آب 1936 تم التوقيع على المعاهدة في قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية (يحيى و خالد، 1988، صفحة 320).

الخاتمة:

1- تمكنت بريطانيا من ضم مصر الى مستعمراتها بإعلان الحماية عليها.

2- انهت السيادة العثمانية على مصر ولتبدأ بمرحلة جديدة تحت الحكم العسكري.

3- استخدمت سياسة التدخل في تغيير الحكومات لصالحها وتبقى مصر في دوامة التغيير المستمر.

4- اشغال الحكومات المصرية بالمفاوضات التي لم يكتب لها النجاح .

5- اتخذت بريطانيا مقتل الجنرال لي ستاك ذريعة لطرد الجيش المصري من السودان.

المراجع

1. ابراهيم محمد حسن. (1998). مصر: عين للدراسات والبحوث.

2. احمد حمروش. (1983). *قصة ثورة 23 يوليو (مصر والعسكريون)*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

3. أحمد فريد مصطفى، و سهر محمد السيد حسن. (1985). *تطور الفكر والوقائع الاقتصادية*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

4. آدم محمد أحمد عبدالله. (2002). *العلاقات السودانية المصرية في منظور الأمن القومي 1969-2001*. اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية .

5. الآن بالمر. (1992). *موسوعة التاريخ الحديث 1789- 1945*. بغداد: مطبعة الحرية.

6. ثامر نعيمة خضير البديري. (2006). *مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929- 1933*. بغداد: رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب ،جامعة بغداد.

7. جلال يحيى، و خالد نعيم. (1988). *مصر الحديثة 1919- 1952*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

8. حسين حسني. (2001). *سنوات مع الملك فاروق شهادة للحقيقة والتاريخ*. دار الشروق.

9. حميد عبد حمادي الدليمي. (1998). *السياسة البريطانية في دول الساحل الغربي للبحر الاحمر*. أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد.

10. رأفت غنيمي الشيخ. (1979). *مصر والسودان في العلاقات الدولية*. القاهرة: عالم الكتب.

11. رأفت غنيمي الشيخ. (1979). *مصر والسودان في العلاقات الدولية*. القاهرة: عالم الكتب.

12. زكريا سليمان بيومي. (1983). *الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية سنة 1919*. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

13. سامي ابوالنور. (1985). *دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922-1936*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14. سامي ابوالنور. (1989). *دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922-1936*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15. شحاته عيسى ابراهيم. (1977). *عظماء الوطنية مصر في العصر الحديث*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

16. طلعت اسماعيل رمضان. (1984). *الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية*. القاهرة: دار المعارف.

17. طه، جاد، سعيد، و امين محمد. (1985). *معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر*. القاهرة: دار الفكر العربي.

18. عباس العقاد. (1996). *سعد زغلول سيرة وتحية*. القاهرة: مطبعة الحجازي.

19. عبد العظيم رمضان. (1968). *تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918–1936*. دار الكتاب العربي.

20. عبد العظيم رمضان. (1970). *الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية*. مجلة السياسة الدولية.

21. عبد العظيم رمضان. (1977). *الجيش المصري في السياسة 1882– 1936*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

22. عبدالحميد الجميلي، و آخرون. (2020). *موسوعة أعلام العرب، بغداد*. بغداد: موسوعة اعلام بغداد.

23. عبدالرحمن الرافعي. (1978). *في اعقاب الثورة المصرية*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

24. علاء الحديدي. (1993). *مصطفى النحاس دراسة في الزعامة السياسة المصرية*. دار الهلال.

25. غربال، و آخرون. (1965). *الموسوعة العربية الميسرة*. القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

26. كريم مساهر حمد صالح العبيدي. (2016). تكريت: اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية.

27. محسن محمد. (2008). *سنة من عمر مصر تاريخ مصر بالوثائق السرية والبريطانية والامريكية*. القاهرة: دار المعارف.

28. محمد رفعت السيد. (1959). *تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية*. القاهرة: مكتبة المعارف بمصر.

29. مُحمد شفيق غربال. (1952). *تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية* . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

30. محمد ضياء الدين الريس. (1975). *الدستور ولاستقلال والثورة الوطنية 1935*. القاهرة.

31. محمد فريد حشيش. (1988). *معاهدة 1936 واثرها على العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945*. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.

32. محمد مصطفى صفوت. (1952). *الاحتلال الانكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه*. القاهرة: دار الفكر العربي.

33. محمد مصطفى صفوت. (1952). *انجلترا وقناة السويس 1854- 1951*. د.ت: المكتبة التجارية الكبرى.

34. محمد مصطفى صفوت. (1952). *انجلترا وقناة السويس 1854- 1951،المكتبة التجارية الكبرى*. د.ت: المكتبة التجارية الكبرى.

35. محمد مصطفى صفوت. (1952). *انجلترا وقناة قناة السويس 1854- 1951*. الاسكندرية: مكتبة أدوات البحث التاريخي والوثائق والنصوص.

36. محمد مصطفى صفوت. (1959). *مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة – التطور السياسي1882- 1958*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

37. محمود حلمي مصطفى. (1978). *دراسات في تاريخ مصر السياسي، سياسة انكلترا الداخلية 1882–1952*. اسيوط: دار المعارف.

38. محمود زايد. (1973). *من أحمد عرابي الى جمال عبد الناصر*. بيروت، لبنان: الدار المتحدة للنشر.

39. محمود محمد سليمان. (1996). *الاجانب في مصر 1922– 1952 دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي*. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.

40. مصطفى النحاس جبر. (1985). *سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من 1914–1936*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

41. ناصر الانصاري. (1989). *موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم*. القاهرة: دار الشروق.

42. نجيب صالح. (1985). *تاريخ العرب السياسي 1856– 19456*. بيروت: دار اقرأ.

43. نوال عبدالعزيز مهدي راضي. (1989). *مصر والسودان في مفترق طرق 1953–1956*. دار النهضة العربية.

44. وسمي صويلح سلطان الجميلي. (2013). *صلاح نصر ودوره في السياسة المصرية*. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة تكريت.

45. وفيق عبدالعزيز فهمي. (1989). *قضية الجلاء وثورة 23 يوليو سنة 1952*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

46. يحيى جلال، و خالد نعيم. (1988). *صر الحديثة 1919– 1952*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

47. يونان لبيب رزاق. (1988). *مذكرات عبدالرحمن فهمي يوميات مصر السياسية* . الهيئة المصرية للكتاب.

48. يونان لبيب رزق. (1975). *تاريخ الوزارات المصرية 1878– 1953*. مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخية.

49. يونان لبيب رزق. (1998). *تاريخ الوزارات المصرية*.

50. يونان لبيب رزق. (2009). *المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر*. المجلس الاعلى للثقافة.

1احمد لطفي السيد وآخرون، واطلقوا على انفسهم " الوفد المصري"، وقد جمعوا توقيعات من اصحاب الشأن ، وذلك بقصد اثبات صفتهم التمثيلية ، والمطالبة بالاستقلال التام وإلغاء الاحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف والمطبوعات ، وله دور مهم في الحركة الوطنية منذ تأسيسه، لكن سعد زغلول أُعتقل ونفي الى مالطة هو وجماعته في 8 أذار عام 1919، فانفجرت ثورة عام 1919 في مصر التي كانت أقوى عوامل زعامة سعد زغلول والتمكين لحزب الوفد الذي تولى معظم الوزارات منذ عام 1924حتى عام 1952. للمزيد من التفاصيل ينظر : عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، مطبعة حجازي، القاهرة ، 1996، ص76.

2عدلي يكن: (1864–1933) سياسي مصري من اصول(تركية البانية)، ولد في مصر وهو ابن أُخت محمد علي باشا، تولى رئاسة الوزراء بمصر ثلاث مرات ، عمل وزيراً للداخلية عام 1914، وكذلك وزيراً للمعارف عام 1914، شكل الوزارة الاولى في السابع من آذار عام 1921بتكليف من السلطان أحمد فؤاد، ترأس حزب الاحرار عام 1922، الف وزارته الثانية في حزيران عام 1926 ، والثالثة في تشرين الأول 1929، شغل منصب رئيس مجلس الشيوخ عام 1930، توفي عام 1933 في باريس. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد الجميلي وآخرون، موسوعة أعلام العرب، بغداد،2020،ص357.

3احمد فؤاد: من مواليد 1868– 1936. حكم مصر بين عامي 1917–1936، هو الملك فؤاد بن اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا ، قامت في عهده ثورة 1919 بزعامة سعد زغلول ، وفي عام 1922 أعلن نهاية الحماية على مصر ، واعلن نفسه ملكاً على مصر واصدر الدستور المصري في نيسان عام 1923، افتتح البرلمان عام 1924، ألف أول وزارة وطنية برئاسة سعد زغلول، توفي عام 1936. للمزيد من التفاصيل ينظر: ناصر الانصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، دار الشروق، القاهرة،ط3، 1989، ص125.

4محمد توفيق نسيم: ترجع أصوله الى الاتراك في الاناضول ، دخل المدرسة في مصر وتخرج من مدرسة الحقوق الخديوية في القاهرة، تدرج في الوظائف ، ثم اختير وزيراً للأوقاف فغي الوزارة السعدية الثانية، وتقلد منصب وزير الداخلية ضمن وزارة يوسف وهبة، كلف بمهام رئاسة الوزراء للمدة الأولى 21 أيار 1920 – 16 أذار 1921. للمزيد من التفاصيل ينظر. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية،ص192.

5يحيى ابراهيم: (1861–1936) ولد وتربى في احدى قرى بني سويف والتحق في مدرسة الاقباط بالقاهرة، وتخرج من مدرسة الحقوق، عين قاضي ورئيس لمحكمة بني سويف ، ومستشار في محكمة الاستئناف ورئيسها عام 1907، ثم عين وزيراً للمعارف في وزارة يوسف وهبة، ثم عاد الى الوزارة مرة ثانية في وزارة محمد توفيق نسيم الثانية. للمزيد من التفاصيل ينظر يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، المصدر س254.

6ماكدونالد: (1866–1937) أكمل تعليمه في السنة الثانية والعشرين وعين معلماً ، وانتخب عضواً للبرلمان عام 1906، ثم تزعم الكتلة البرلمانية لحزب العمال عام 1911، كما رفض فكرة الحرب مع ايمانه بالمفاوضات عند نشوب الحرب العالمية الاولى، على اثرها قدم استقالته ليصبح قائداً للمعارضة عام 1922–1923، وفي كانون الثاني عام 1924 شكل الوزارة البريطانية ، والف الوزارة الثانية عام 1929–1931، واطلقت على نفسها اسم الحكومة القومية 1931–1935. للمزيد من التفاصيل ينظر : الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1789– 1945، ترجمة سوسن فيصل السامر و يوسف محمد امين ، مطبعة دار الحرية، بغداد، 1992، ج1، ص173.

7اسماعيل صدقي 1875– 1950 : ولد في الاسكندرية ومن الموالين لسعد زغلول ونفيا الى جزيرة مالطا عام 1919 ، شغل منصب وزير المالية عام 1922ووزيراً للداخلية عام 1925 ، شكل وزارته الاولى عام 1930، كما الغى دستور سنة 1923 ليحل محله دستور 1930، أسس حزب الشعب ، كلف بتشكيل وزارته الثانية في 4 كانون الثاني 1933_ 27 ايلول 1933، والثالثة بتاريخ 16 شباط 1946، ثار الشعب ضده لعقده معاهدة مع بريطانيا واطلق عليها معاهدة صدقي بيفن عام 1946، توفي عام 1950 . للمزيد من التفاصيل ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878– 1953، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، مصر، 1975،ص353.

8الملك فؤاد: 1868– 1936: حكم مصر بين عامي 1917–1936، وهو الملك فؤاد الأول بن اسماعيل باشا بن ابراهيم بن محمد علي باشا، قامت في عهده ثورة 1919بقيادة سعد زغلول ، وفي عام 1922 أعلن نهاية الحماية على مصر ، واعلن نفسه ملكاً على مصر افتتح البرلمان عام 1924، وألف أول وزارة وطنية برئاسة سعد زغلول، توفي عام 1936. للمزيد من التفاصيل ينظر: وسمي صويلح سلطان الجميلي، صلاح نصر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت،2013، ص15.

9الملك فاروق 1920– 1965: هو فاروق بن الملك أحمد فؤاد بن الخديوي اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي باشا ، ولد في القاهرة ، درس في مصر ثم أكمل تعليمه في فرنسا وبريطانيا، نصب ملكاً على مصر في الخامس والعشرين من شهر تموز عام 1936، ارغمته الثورة المصرية على التنحي عن الحكم لأبنه أحمد فؤاد الثاني عام 1952، غادر الى ايطاليا وتوفي عام 1965. للمزيد من التفاصيل ينظر: وسمي صويلح سلطان الجميلي، المصدر نفسه، ص32.